غرفة صناعة الأردن
Jordan Chamber of Industry

التقرير الختامي والتوصيات

المؤتمر الاقليمي الرابع للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

"الحوار بين أصحاب العمل والعمّال: نحو سياسات سوق عمل فعّالة "

SME 4th Regional Conference

"Employers-Employees Dialogue (EED): Towards Achieve Active Labor Market Policies"

1. المقدمة:

عقدت غرفة صناعة الأردن يوم الثلاثاء الموافق 15 تشرين الثاني من العام 2022 في فندق الريتز كارلتون The Ritz Carlton– Amman، تحت رعاية معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين ووزير العمل، المؤتمر الرابع للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بعنوان "الحوار بين أصحاب العمل والعمّال: نحو سياسات سوق عمل فعّالة" **Employers-Employees Dialogue (EED): Towards Active Labor Market Policies"** وبالتعاون والشراكة مع الإتحاد العام لنقابات عمال الاردن، وبحضور ما يزيد عن 150 من ممثلي أصحاب العمل والنقابات العمالية والقطاع الحكومي ممثلاً بمندوبين عن كل من (وزارة العمل، وزارة التنمية الإجتماعية، وزارة التربية والتعليم، مؤسسة الضمان الإجتماعي، هيئة تنمية المهارات المهنية والتقنية، مؤسسة التدريب المهني، مؤسسة المواصفات والمقاييس، الشركة الأردنية لتطوير المشاريع، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة)، وبمشاركة مندوبين عن مجلس النواب، وعدد من الجامعات الأردنية، وسفارات بعض الدول، وعدد من الجهات المانحة، إضافة الى مجموعة من الخبراء المختصين والأكاديميين المعنيين بسوق العمل.

وقدم خلال المؤتمر نتاج ما توصلت اليه ورش العمل المشتركة التي عقدت خلال الأشهر السابقة له، ما بين ممثلي العمال وأصحاب العمل، حيث تم مناقشة 3 محاور رئيسية لسوق العمل (التدريب والتعليم والتوجيه المهني والتقني، الحوار الإجتماعي، الحماية الإجتماعية) بشكل مكثف والخروج برؤى وتوصيات توافقية تمثل وجهة نظر كلا الجانبين، نأمل تبنيها من قبل الحكومة لتكون خارطة طريق نحو سياسات سوق عمل فاعلة ونشطة، تسهم في تنظيم سوق العمل وترفع من كفاءته، وصولاً الى المساهمة في معالجة مشكلة البطالة.

حيث جاءت فكرة المؤتمر، وتركيزه على سياسات سوق العمل باعتبارها أحد الأدوات الرئيسية الداعمة لعمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تسعى الغرفة الى إحداث تغيير إيجابي على مستوى سياسات سوق العمل باعتبارها جزءاً هاماً من استراتيجيات التشغيل والتوظيف الوطنية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وبما يضمن المساهمة في خفض معدلات البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

حيث تهدف الغرفة الى إحداث تغيير إيجابي في سوق العمل خاصة في ظل المستهدفات الطموحة لتوظيف مليون شاب وشابة ضمن رؤية التحديث الإقتصادي، من خلال إجراءها حوار شامل بين طرفي الإنتاج المعنيين بجانبي العرض والطلب (أصحاب العمل والعمّال) في سوق العمل بهدف الوصول الى توافقات وتقريب وجهات النظر، لتقديمها الى الحكومة لتقوم بدورها المتمثل بتبني سياسات سوق عمل فعّالة وقادرة على معالجة الاختلالات في سوق العمل، وبما يضمن بالمحصلة تحقيق مصالح جميع أطراف الانتاج.

2. آلية العمل:

في سبيل الوصول الى نتائج وتوصيات ملموسة وحقيقة وواقعية حول سياسات سوق العمل، فقد عملت الغرفة بآلية منهجية تضمن التوافق ما بين أصحاب العمل والعمال، وبشكل يخدم هدف المؤتمر، حيث تم عقد شراكة حقيقية مع الاتحاد العام لنقابات عمال الاردن، وتشاركهم بكافة خطوات الاعداد للمؤتمر.

ويمكن تلخيص آلية العمل بالخطوات التالية.

أولاً: إعداد أوراق تشخيصية متخصصة:

بهدف مناقشة السياسات الناظمة لسوق العمل التي تؤثر على النهوض بالقطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعي في الأردن والتأثير بها، تم تحليل سياسات سوق العمل، وتحديد 3 محاور رئيسية تمثل أساس سوق العمل وجوانب التأثير به، وهي؛

I. التدريب والتوجيه المهني والتقني.
II. الحوار الإجتماعي.
III. الحماية الإجتماعية.

وبناء على هذه المحاور الرئيسية، تم اعداد أوراق تشخيصية لكل منها من قبل خبراء متخصصين، حللت واقع كل محور على أرض الواقع، وبينت وجهة نظر كل من أصحاب العمل والعمال حول هذه

السياسات ومدى تأثيرها على سوق العمل، وتحديد مكامن القوة والضعف، وتقديم التوصيات الأولية في كل منها، لجعل سياسات سوق العمل فعالة وممكنة لبيئة العمل.

ومن ثم العمل على عقد سلسلة من اللقاءات والحوارات الموسعة مع ممثلي مجالس المهارات القطاعية، وممثلي القطاعات الصناعية الفرعية في غرفة صناعة الأردن، والغرف الصناعية الثلاث، وممثلي الاتحاد العام لنقابات عمال الاردن في الأردن وعدد من الاتحادات العمالية المتخصصة، بهدف أخذ الملاحظات والتغذية الراجعة حول هذه الأوراق وتجويدها بشكل يخدم ايصال وموائمة وجهة نظر أطراف القطاع الخاص من ارباب عمل وممثلي العمال وتحقيق التوافق بينهما، بما يؤدي إلى الارتقاء بسوق العمل ودعم أداء القطاع الصناعي وخلق المزيد من فرص العمل المستدامة واللائقة.

ثانياً: عقد ورش عمل متخصصة:

قامت غرفة صناعة الأردن بعقد ثلاث ورش عمل متخصصة في كل سياسة من السياسات الثلاثة التي تم اختيارها موضوعاً للمؤتمر، حيث تم خلال هذه الورش مناقشة أوراق العمل المتخصصة بهذه السياسات، بحضور كل من ممثلين عن أصحاب العمل والعمّال، وخبراء متخصصين في مجال السياسة المطروحة.

والوصول الى توافقات حول هذه الأوراق المتخصصة بهذه السياسات، فيما بين العمال وأصحاب العمل، واخراجها بشكل نهائي.

ثالثاً: ورشة عمل التوصيات:

قامت غرفة صناعة الأردن وبالتعاون مع الإتحاد العام لنقابات عمال الاردن بعقد ورشة عمل نهائية متخصصة حول التوصيات النهائية الخاصة بسياسات سوق العمل التي تم طرحها خلال المؤتمر، حيث قام الطرفين بتشكيل لجنة فنية متخصصة بهذه السياسات لغاية القيام بهذه المهمة والوصول الى التوصيات النهائية المتوافق عليها بين الطرفين.

3. التوصيات:

بناءً على آلية العمل السابقة، تم التوافق ما بين ممثلي أصحاب العمل وممثلي النقابات العمالية على توصيات مشتركة حول كل من السياسات والمحاور الرئيسية لسوق العمل، وعلى النحو التالي:

أولاً: التوصيات الخاصة بسياسة التدريب والوتوجيه المهني والتقني

1. تحسين جودة التدريب المهني والتقني:

- ✓ تحسين بيئة مراكز التدريب المهني والتقني وتجهيزاتها وبرامجها وبشراكة حقيقية مع القطاع الخاص، لتحاكي احتياجات سوق العمل ولتكون جاذبة للشباب.

- ✓ تشجيع التوأمة مع مراكز التدريب الدولية النظيرة وفي الدول المتقدمة في هذا المجال.
- ✓ تغيير مسميات المراكز الى أكاديميات على غرار الأكاديمية الملكية.
- ✓ التزام مؤسسة التدريب المهني ومراكزها بتطبيق معايير جائزة الملك عبدالله للتميز.

2. **انشاء نظام معلومات سوق عمل وطني يتضمن متطلبات سوق العمل ويكون تحت مسؤولية مشتركة (منظمات العمال- منظمات أصحاب العمل- الحكومة).**
3. **اعادة صياغة المناهج الدراسية باضافة مساق يوجه الطلب الى التعليم المهني والتقني، بدءاً من المرحلة الاعدادية.**
4. **العمل على استحداث مراكز توجيه وارشاد مهني وتقني تقدم خدماتها في كل مناطق المملكة، واستحداث تخصص مدرس معتمد للتوجيه المهني والتقني في الجامعات.**
5. **تفعيل اطار معادلة المؤهلات الوطني للمهن (NQF).**
6. **تفعيل دور هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية لتكون مظلة موحدة لكافة مؤسسات التدريب المهني والتقني، والاسراع باصدار نظام تشكيل مجالس المهارات القطاعية.**
7. **اعادة تأهيل المتعطلين عن العمل من حملة الشهادات الجامعية ضمن برامج تضمن دمجهم في سوق العمل.**

ثانياً: التوصيات الخاصة بسياسة الحوار الإجتماعي

1. **استقرار السياسات والتشريعات.**

- ✓ ضرورة أن يكون أي تغيير لتشريعات وسياسات سوق العمل مبنيا أولا على مراجعة ودراسة شاملة، وأن يتم التشاور المسبق بشأنها والتوافق بين كافة أطراف الانتاج على قدم المساواة، وبما يضمن استقرارها.

2. دور اللجنة الثلاثية.

- ✓ ضرورة تفعيل دور اللجنة الثلاثية والصلاحيات الواسعة المنوطة بها، في المادة 43 من قانون العمل، والمادة 6 من نظام اللجنة الثلاثية رقم (21) لسنة 2011.
- ✓ تفعيل عقد اجتماعات اللجنة 3 مرات سنوياً على الأقل، وفق ما يوجب نظامها وحتى تتمكن من القيام بأعبائها.

3. دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- ✓ ضرورة تفعيل دور المجلس كهيئة استشارية تلتزم الحكومة ومجلس الامة باستشارته في القضايا والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ تفعيل دور فرق عمل المجلس التي تتألف من خبراء وأكاديميين وممثلين عن أصحاب العمل والعمال من القطاعات الصناعية والتجارية.

ثالثاً: التوصيات الخاصة بسياسة الحماية الإجتماعية

1. في مجال الضمان الاجتماعي

- ✓ إيجاد تأمين صحي شامل، مع التاكيد على أن يكون بشروط وكلف مقبولة ومعقولة لأصحاب العمل والعمال.
- ✓ دراسة معمقة لتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي مع عدم التأثير على نوع الخدمات، خاصة في ظل الفوائض في عدد من الصناديق.

2. في مجال النقل

- ✓ تحسين منظومة النقل العام.
- ✓ توفير نقل متخصص لتجمعات الأعمال وخاصة الصناعية منها.
- ✓ دعم النقل الخاص بالشركات وأصحاب العمل.

3. في مجال الحماية الاجتماعية

مراجعة وتحديث أنظمة وتعليمات السلامة والصحة المهنية التي صدرت بموجب قانون العمل منذ عام 1997 ولم يتم مراجعتها من ذلك الوقت ، بحيث تكون متخصصة لكل قطاع بذاته وذلك لخصوصية شروط الصحة والسلامة المطلوبة لكل قطاع.